

ورقة سياسات

غياب العدالة الاجتماعية أجور العاملين في النوادي الرياضية العامة والخاصة بمصر

الباحث العمالي حسن البربري



ورقة سياسات

غياب العدالة الاجتماعية أجور العاملين في النوادي الرياضية العامة والخاصة بمصر

خلفية

يُعتبر قطاع النوادي الرياضية في مصر أحد أبرز قطاعات الخدمات الاجتماعية والترفيهية، حيث تتزايد أهمية هذه المؤسسات يوماً بعد يوم مع تزايد عدد المشتركين فيها وتنوع الأنشطة التي تقدمها، ما بين الرياضية، والثقافية، والاجتماعية. وتنوع ملكية وإدارة هذه النوادي ما بين النوادي العامة، التي تخضع لإشراف الدولة أو الهيئات الرياضية الرسمية، والنوادي الخاصة، التي تُدار عبر شركات ومؤسسات استثمارية.

مع تزايد العوائد المالية لبعض النوادي وارتفاع قيمة الاشتراكات والخدمات المقدمة، أصبحت الفجوة بين أجور العاملين في القطاع العام والخاص ملحوظة، بل ومثيرة للجدل في بعض الأحيان، لا سيما في ظل انعدام آليات عادلة لتحديد الأجور ومعايير التوظيف. وفي غياب تشريعات خاصة تنظم القطاع وتضمن حقوق العاملين به، ظهرت العديد من الانتهاكات من حيث العقود المؤقتة، وتفاوت الأجور، وعدم شمول أغلب العاملين بالتأمينات الاجتماعية والصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشباب والرياضة رقم 36 لسنة 2017، تُعد الإطار التشريعي الأساسي المنظم لعمل الأندية الرياضية في مصر، إلا أنه لا يتضمن مواد تفصيلية أو ملزمة تتعلق بالأجور أو حماية العاملين.

تعريف المشكلة:

تتجلى المشكلة في الآتي:

- غياب إطار تنظيمي شامل ينظم علاقة العمل داخل النوادي الرياضية، سواء العامة أو الخاصة بعيداً عن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
- عدم وجود حد أدنى موحد للأجور يراعي تكاليف المعيشة وكرامة العاملين سواء المملوكة ملكية عامة أو خاصة
- استخدام شركات توريد العمالة في النوادي الخاصة أدى إلى تفشي ظاهرة التوظيف المؤقت وانعدام الاستقرار.
- التمييز في الأجور ليس فقط بين النوادي العامة والخاصة، ولكن أيضاً بين العاملين في نفس النادي وبين الجنسين.

- غياب التدرج الوظيفي المهني وندرة فرص التدريب أو التطوير المهني، لا سيما للعمال والإداريين.

تحليل الوضع الراهن:

أ. الفئات الوظيفية داخل الأندية:

ينقسم العاملون داخل النوادي إلى عدة مجموعات رئيسية، لكل منها طبيعة عمل ومسؤوليات مختلفة:

- **العمال والفنيون:** وتشمل عمال النظافة، الصيانة، الكهرباء، السباكة، البوفيه، وغيرها من الخدمات.
- **الأمن:** أفراد الأمن المسؤولون عن تأمين البوابات والمنشآت.
- **الإداريون:** موظفو شؤون الأعضاء، التحصيل، الحسابات، خدمات العملاء.
- **المدربون والمدربات:** وهم يشرفون على الأنشطة الرياضية (سباحة، جمباز، كاراتيه، كرة قدم، لياقة بدنية... إلخ).
- **القيادات الإدارية:** مديرو الأنشطة، المدير التنفيذي، مدير الموارد البشرية، وغيرهم من مسؤولي الإدارة العليا.

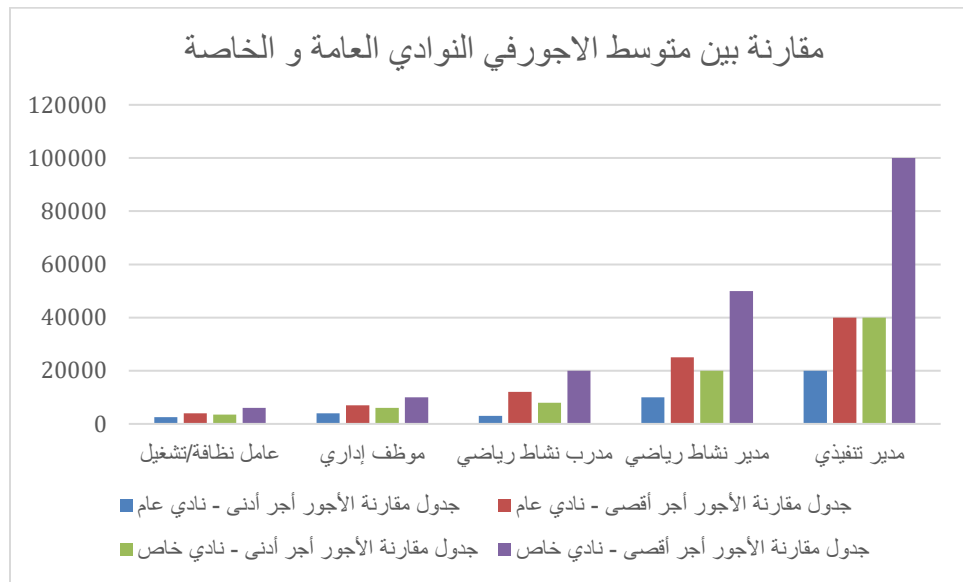
ب. مستويات الأجور – تقديرات ميدانية

نوادي العامة (مملوكة للدولة أو لجمعيات أهلية)

ملاحظات	متوسط الأجر الشهري	الوظيفة
بدون تأمين أو بعقود مؤقتة غالباً	2500 - 4000 جنيه	عامل نظافة/تشغيل
حسب الدرجة الوظيفية	4000 - 7000 جنيه	موظف إداري
يتقاضى حسب عدد الساعات والأكاديميات	3000 - 12000 جنيه	مدرب نشاط رياضي
حسب حجم النادي	10000 - 25000 جنيه	مدير نشاط رياضي
غالباً من كوادر الشرطة أو الجيش سابقاً	20000 - 40000 جنيه	مدير تنفيذي

ب) النوادي الخاصة (شركات مساهمة أو مملوكة لمطورين عقاريين)

الوظيفة	متوسط الأجر الشهري	ملاحظات
عامل نظافة/تشغيل	3500 - 6000 جنيه	غالبًا عن طريق شركات مقاولات خارجية
موظف إداري	6000 - 10000 جنيه	يتقاضى مزايا تأمينية أفضل
مدرب نشاط رياضي	8000 - 20000 جنيه	مرتب + نسبة من الاشتراكات
مدير نشاط رياضي	20000 - 50000 جنيه	مع حوافز تسويقية
مدير تنفيذي	40000 - 100000 جنيه	غالبًا من القطاع الخاص الرياضي أو التسويقي



ملاحظات وتحليل

- يوجد فارق كبير بين الأندية العامة والخاصة لصالح الخاصة من حيث الأجر والامتيازات، رغم أن بعض الأندية العامة تحقق أرباحًا ضخمة (مثل الأهلي والزمالك).
- العاملون في فئات العمالة الفنية والخدمية هم الأكثر تهميشًا وتدنيًا في الأجر، وغالبًا يعملون بدون عقود دائمة أو تأمين اجتماعي حقيقي.

- بعض المدربين يتقاضون دخلاً مرتفعاً جداً (خاصةً في السباحة واللياقة)، لكن ذلك مرتبط باسمهم الشخصي وعدد المتدربين، وليس بسياسة عادلة للأجور.
- هناك غياب لهيكل موحد وعادل للأجور، خصوصاً في الأندية الخاصة التي تخضع لإدارة رأس مالية بالكامل.

يعاني العاملون في النوادي العامة من تدني ملحوظ في مستوى الأجور، بالرغم من زيادة الأعباء، مقارنة بزملائهم في النوادي الخاصة التي تعتمد على تسويق عضويات باهظة وتدر أرباحاً كبيرة. ملحوظة: تختلف الرواتب حسب حجم النادي وموقعه الجغرافي وعدد أعضائه ومدى رواجه بين الطبقات الاجتماعية.

ج. أنماط التوظيف:

- النوادي العامة: تُدار عادة عن طريق مجالس منتخبة وتخضع لموازنة الدولة أو الهيئات الرياضية. وتتميز بعقود دائمة ولكن بأجور ضعيفة وتأمينات محدودة.
- النوادي الخاصة: تعتمد على التعاقد مع شركات خاصة لتوريد العمالة (outsourcing)، مما يؤدي إلى غياب الاستقرار الوظيفي، وانعدام التأمينات، وضعف الرواتب الأساسية، وغالباً ما يربط أجر العامل بعدد الساعات أو نسب الاشتراكات.

ورغم وجود لوائح داخلية للأندية، فإنها تختلف من نادي لآخر، ولا توجد لائحة قياسية تُصدرها وزارة الرياضة تلزم الأندية الخاصة بتوحيد أنظمة الأجور وشروط العمل.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي:

1. التمييز الطبقي والمهني: تؤدي الفجوة الواسعة في الأجور إلى شعور متزايد بعدم العدالة داخل المجتمع، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة.
2. انعدام الأمان الوظيفي: أغلب العاملين في النوادي الخاصة لا يتمتعون بعقود طويلة الأجل أو حماية قانونية ضد الفصل التعسفي.
3. ضعف التأمين الصحي والاجتماعي: معظم العاملين في النوادي الخاصة غير مشمولين بالتأمينات، ما يعرضهم وأسرهم للخطر في حالات المرض أو الحوادث.
4. غياب التنظيم النقابي: لا توجد نقابات قوية تمثل العاملين في النوادي، ما يضعف فرص التفاوض الجماعي وتحسين ظروف العمل.

5. التمييز الجندي: تتقاضى المدربات في العديد من النوادي الخاصة أجورًا أقل من نظرائهن الذكور، رغم قيامهن بنفس المهام.

6. تأثير سلبي على جودة الخدمة: حين يشعر العامل بعدم الاستقرار أو الظلم، تنخفض جودة الأداء والخدمة المقدمة للأعضاء.

السياسات المقترحة:

أ. على المستوى التشريعي:

• النص الصريح باللائحة التنفيذية قانون الرياضة المعدل رقم 71 لسنة 2017 لإدراج مواد ملزمة تتعلق بحقوق العاملين والأجور والتأمينات..

ب. على مستوى وزارة الشباب والرياضة:

- وضع نموذج موحد لهياكل الرواتب داخل الأندية وتعميمه كمرجعية.
- إصدار لائحة تنظيمية تلزم النوادي بتقديم تقارير سنوية حول أوضاع العاملين والأجور.
- تقديم حوافز للأندية التي تطبق العدالة الوظيفية والتأمينات.

ج. على مستوى التنظيم النقابي:

- دعم إنشاء نقابات مستقلة داخل النوادي.
- تفعيل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات الرياضية.

د. على مستوى الإعلام والمجتمع المدني:

- تسليط الضوء على معاناة العاملين في النوادي الخاصة.
- الضغط لتفعيل الرقابة على أنماط التوظيف والأجور.

المصادر والمراجع:

١. قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧
نص القانون على موقع بوابة التشريعات المصرية [قانون الرياضة | منشورات قانونية](#)
٢. اللائحة التنفيذية لقانون الرياضة – قرار وزير الشباب والرياضة رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٧
[نص اللائحة على موقع وزارة الشباب والرياضة](#)
٣. ميزانية النادي الأهلي للسنة المالية الماضية
تقرير من موقع بلاكورة [الأهلي يكشف ميزانية كرة القدم للسنة المالية الماضية | بلاكورة](#)
٤. أرباح النادي الأهلي من نشاط كرة القدم
تقرير من موقع اقتصاد الشرق "الأهلي المصري" [يحقق أرباحاً من نشاط كرة القدم | اقتصاد الشرق مع بلومبرغ](#)
٥. أرباح نادي وادي دجلة من صفقة انتقال مرموش
تقرير من موقع مصرراوي [ماجد سامي يتحدث عن أرباح وادي دجلة من انضمام مرموش لمانشستر سيتي | مصرراوي](#)
٦. بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء – القوى العاملة
[الموقع الرسمي للجهاز](#)
٧. تقارير وزارة الشباب والرياضة – ميزانيات النوادي
[الموقع الرسمي للوزارة](#)
٨. نماذج عقود عمل في النوادي الرياضية
[موقع وظيف](#)
[موقع فرصنا](#)
٩. تحقيقات صحفية حول أوضاع العاملين في النوادي الرياضية
 - [مدى مصر](#)
 - [المصري اليوم](#)
 - [الشرق](#)